صوت البحرين

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX

Email: info@vob.org,

Web Site: www.vob.org

العدد 276 يناير 2006 - ذو الحجة - محرم 1427

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

وتكتظ زنزانات التعذيب الخليفية بالسجناء في أسوأ عهد تعيشه البحرين

ويطل العام الجديد على العالم بآمال عريضة وتطلعات الى غد أفضل. ويشارك شعبنا البحراني العالم تلك الآمال والتطلعات، ولكنه يعيش على انغام حزينة، بعد ان اكتظت زنزانات التعذيب الخليفية بالأحرار مجددا، واصبح الغراب ينعق على أطلال أوال متشائما من استمرار هذا الحكم الاستبدادي المتخلف. عشرات الشباب يقتادون الى غرف التعذيب بأوامر مباشرة من الحاكم الذي تجاوز أسلافه في استبداده وحقده على شعب البحرين وثقافته وتاريخه، وأبى الا ان يكون وزير ديوانه طائفيا حاقدا. وعلى مدى العامين الاخيرين مارس هذا الحكم شرورا لم تمارس من قبل، فقد أهان علماء الدين الكبار، ابتداء بالعدوان الذي شنه على المسيرة الكبيرة في مايو 2004 التي اصيب فيها كل من الشيخ عيسى احمد قاسم والسيد عبد الله الغريفي، وانتهاء باعتقال العالم الكبير الشيخ محمد سند الشهر الماضي.

وسبق ذلك ما قام به الشيخ حمد شخصيا عندما أمر باقتياد الشيخ عبد الامير الجمري من زنزانته ليمثل امامه في وضع مهين، وأمر ببث ذلك المشهد الذي استهل به حكمه على شاشات التلفزيون. كانت تلك رسالة واضحة ليس فيها لبس او غموض بانه سوف يحكم البلاد بقمع علمائها الكبار واهانة الغالبية من سكانها. وقد تواصلت تلك السياسة على أسس فرعونية، فأعلن لشعب البحرين قائلا: لا أريكم الا ما أرى، وما أهديكم الا سبيل الرشاد، فعمد الى الدستور التعاقدي وألغاه، وفرض على الشعب دستورا صاغه ليكرس السلطة كلها بيديه، ويفرض على الآخرين مسايرته والاذعان لما يريد. فأمر بانتخاب مجالس بلدية ليس لها اية صلاحية، وأغدق على اعضائها المكرمات والسيارات الفاخرة ليشاركوه في الفساد ويسكتوا على ممارساته، وأمر بانتخاب نصف اعضاء مجلس الشورى ليقدموا شهادة زور للعائلة الخليفية الجائرة امام العالم. لقد أصبح المشاركون في المؤسسات السياسية للنظام شهداء زور، وبعضهم أشخاص طيبون ومخلصون، ولكنهم لا يعلمون ولا يعون انهم يقدمون شهادة الزور هذه. فهؤلاء يعطون الانطباع للآخرين بوجود حرية وديمقراطية ويضفون على العائلة المستبدة سمات لا تستحقها كالديمقراطية والتطور.

لقد جاء اعتقال الشيخ محمد سند ليؤكد ما كررته المعارضة بان عهد الشيخ حمد من أسوأ العهود التي مرت بها البحرين منذ الاحتلال الخليفي للجزر الآمنة، والسعي المتواصل لطمس هويتها وتاريخها وثقافتها. فمناهج التعليم تتنكر للتاريخ الحقيقي للبلاد، وتسعى لتربية النشء على تاريخ مزور يدعي ان حضارة البحرين لم تبدأ الا بعد الاحتلال الخليفي الذي يسمونه "فتحا" للايحاء بان أهل البحرين كانوا كفارا قبل ذلك. لم يكن ذلك الاعتقال عفويا، بل كان رسالة موجهة الى ابناء البحرين بعدم وجود حرمة لأي منهم، حتى فقائهم، وعاملوه كما عاملوا العلماء الآخرين قبله. فقد وجهت لهم الاهانات باقتيادهم أسرى بأيدي جلاوزة النظام، وفي اليوم التالي يتخذ اجراء مغاير تماما لمنع ردة الفعل الشعبية او الدولية على التصدي لعلماء الدين. وبهذا استطاع الشيخ حمد ايصال تهديداته ورسائله الى من يعنيهم الامر بعدم وجود حصانة لاحد، وان لديه من الجلاوزة ما يستطيع به قمع من يشاء.

ابتدأ الحكم الحالي قبل خمسة اعوام باطلاق سراح المعتقلين السياسيين تحت ضغوط دولية ليس على البحرين فحسب، بل على جميع الدول العربية، وكررت ابواق النظام مقولة ان البحرين ليس

التممة صفحة (8)

* أعتصم أكثر من 12 مواطن في مقر الأمم المتحدة إحتجاجا على الاعتداء الجنسي والوحشي على نشطاء حقوق الإنسان ولجنة العاطلين ، وقد طوقت قوات الأمن والمخابرات المقر وحاولت إقتحام المبنى قبل أن يتم إتصال من قبل مكتب الأمين العام كوفي عنان للنظر في مطالب المعتصمين .

* نظمت أكثر من مسيرة إحتجاجية وأعتصام ضد الجريمة التي إرتكبتها القوات الخاصة التابعة للديوان الملكي في الاعتداء الجنسي ضد المواطن موسى عبدعلي ، وقد واجهت القوات المرتزقة المسيرات بإلقاء المسيلات الدموع والرصاص المطاطي .

* نظمت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب مسيرة في يوم عيد الشهداء جابت الشوارع الرئيسية أمام مكتب رئيس الوزراء ، وقد رفعت المطالب بتطبيق توصيات منظمة مناهضة التعذيب التابعة لامم المتحدة (CAT) لتعويض الضحايا ومحاكمة الجلادين وإلغاء قانون 56 .

* أعتقلت قوات المخابرات آية الله الشيخ محمد سند لدى وصوله إلى البحرين عبر مطار البحرين ، وقد إحتشد المواطنون في صالة إستقبال المطار مطالبين الافراج الفوري عن الشيخ سند ، لكن قوات الشغب داهمت صالة المطار وإنهالت بالضرب العشوائي وإطلاق المسيلات الدموع على المواطنين مما أدى إلى سقوط عدد من الجرحى نقلوا إلى المستشفى . وقد أفرجت السلطات بعد ساعات من إحتجاز الشيخ بمركز القلعه ، أثر التصريح الذي طالب فيه إجراء إستفتاء على النظام بإشراف الامم المتحدة .

مظلوم في بلدي موسى عبدعلي

أحد أعضاء لجنة العاطلين ، تمت مداهمت منزله ليلا وإختطافه إلى منطقة بعيده ، مورس ضد ه أشد أنواع التعذيب ، والأعتداء الجنسي لثنيه عن إقامة الاعتصامات للعاطلين والمطالبة بالحقوق . بقي صامدا وراح يحمل قضية شعبه في كل مكان، لا يبالي بتنكيل النظام الاستبدادي في بلده، ولا يتراجع عن موقفه خطوة. يحمل بين اضلعه روح الكرامة والعزة، ويأبى الخضوع او الخنوع. ولذلك طارده السفاحون وقتلة آل خليفة وجلادوهم، فاذا بهم يواجهون واحدا من ابناء اوال الذين شربوا من مائها، وتشربت مشاعرهم بالحب والعطاء والبذل، كل ذلك من اجل نيل رضى الله، وابتغاء ما عنده. انه أحد أحرار هذا البلد المبتلى بهذه العائلة الجائرة التي لا ترعوي عن التنكيل بالابرياء ومطارة الاحرار، وارتكاب أشد الجرائم من اجل تحقيق أغراضها الشيطانية.

تقرير ندوة لـــندن ديسمبر 2005

عقدت أقطاب من المعارضة البحرينية وبعض اللجان الأهلية ندوة في أحدى صالات مجلس اللوردات في العاصمة البريطانية لندن برئاسة اللورد إيفبري بحضور إعلامي من قناة الجزيرة وبعض وكالات الأنباء كما حضر الندوة ممثلون عن الحكومة البحرينية بدون صفة رسمية وممثل عن لجنة حقوق الإنسان في جمعية المحامين البريطانية (برتش بار) وممثلين عن بعض المؤسسات وشخصيات مستقلة مختلفة.

إفتتح اللورد إيفبري الندوة بالترحيب بالحضور وقدم موجز عن مسيرة الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين وأشار في إفتتاحيته أن البلد لا تتجه في سياستها إلى تأسيس مملكة دستورية كما هو معلن وأن تصريحات الملك عن الديمقراطية والإصلاحات وحقوق الإنسان تتناقض مع أجندة النظام ، وبعد سرد بسيط أعطى الكلمة للأستاذ حسن المشيمع وبدأ الأستاذ حسن بعرض صور للرصاص الذي إستخدمته قوات الصاعقة لقمع المتظاهرين في فعاليات لجنة العاطلين والمسيرات والإحتجاجات الأخيرة التي جرت في البحرين وبين من خلال هذه الصور التي وزعت على الحضور وكما هو مبين في التعليمات المكتوبة على الرصاص بالتحذير من إستخدامها في الأماكن المزدحمة وأن هذا الرصاص المستخدم مضى على صناعته ما يقارب العشرين سنة-راجع صورة رقم 1 و2- بعدها بدأ بكلمة المكتوبة والتي تناولت بداية الوضع السياسي بشكل عام في البحرين والأسباب التي نشأت على أساسها حركة حق والمطالب التي تتبناها الحركة وعلى رأسها صياغة دستور جديد يعده شعب البحرين وفي ختام كلمة طلب من الحضور الوقوف دقيقة صمت حداداً لأرواح شهداء البحرين التي نعيش ذكراهم في هذه الأيام...

بعدها كلمة دكتور عبد الجليل السنقيس حيث تناول فيها جانب الإنتهاكات الصارخة على نشطاء حقوق الإنسان والأخطار التي يتعرضون لها من تعسف السلطة كما أشار إلى مسألة تقنين الأساليب القمعية لإعطائها صيغة شرعية وطرح بعض النماذج من الإنتهاكات التي إرتكبها النظام في حق النشطاء والإعتداء السافر الذي تعرض له موسى عبد علي عضو لجنة العاطلين كما عرض بعض التقارير الحقوقية التي صدرت من منظمات دولية وفي نهاية كلمته طلب التدخل لحماية النشطاء في البحرين..

بعدها كلمة عضو لجنة العاطلين موسى عبد علي والتي قرئها بالنيابة جعفر الحسابي حيث تناولت قصة الإعتداء الذي تعرض له موسى من قبل المخابرات التابعة للديوان الملكي وبين فيها أن ذالك الإعتداء لم يكن الأول فلقد تعرض سابقا لأعتداء من قبل قوات الصاعقة رقد نتيجتها حوالي شهر في مستشفى السلمانية وظل يستخدم العكاز لمدة ثلاثة شهور وما زال يعاني من آلام الظهر إلى هذا اليوم وقد تأثر الحضور بالقصة كما بدى واضحاً على ملامحهم وشكره اللورد إيفبري على جرأته ودعاه للفحص والعلاج في مركز خاص لضحايا التعذيب في بريطانيا كما تأمل أن تكون شهادته تحميه من أن تتعرض له الحكومة بأي أذى إذا عاد للبحرين

بعدها جاء دور حسن الستراوي أحد أحفاد الحاج صالح الستراوي وممثلاً عن لجنة المحرومين من الجنسية عرض في كلمته قصة الحاج صالح الستراوي المعروفة وقصة المعاناة والتشريد الذي تعرض له ولم يسلم أبناءه وأحفاده من آلام الغربة والحنين للوطن الأم كما كما تناول ملف المحرومين من الجنسية بشكلٍ عام وما يعانونه في وطنهم البحرين

هذا و كان من المفروض أن تكون مشاركة للأستاذ عبد الهادي الخواجة عبر الهاتف ولخلل فني لم يتوفق للمشاركة وفتح المجال اللورد إيفبري للمداخلات فكان المتداخل الأول هيوگنڤان إنجليزي يعمل لحكومة البحرين وقد تبين فيما بعد أنه مستشار الإعلام الخارجي بوزارة الإعلام البحرينية حيث أصابته ردة فعل من الطرح الذي تناوله المنتدون وأتهم في مداخلته المعارضة بأن لديها إزدواجية في المعايير وأن هناك من يحمل أجندة خاصة ويسعى لزعزعة الأمن والإستقرار وذكر إسم الخواجة ثم علق على قضية موسى وقال أن وزير الداخلية إجتمع مع موسى من شأن قضية الحادثة التي يدعيها كما كان من المستغرب في مداخلته إشارته إلى المسيرات التي سيرتها جمعية الوفاق ذات الأعداد الضخمة والتي تدل على حد قوله بأن الحكومة تسمح بخروج المسيرات الإحتجاجية وعلى الجو الديمقراطي في البلد وأشار بإصبعه إلى دكتور سعيد الشهابي وهو يقول له في إشارته عن مسيرات الوفاق أنك كنت من ضمن إدارتها ورد عليه الدكتور سعيد مباشرة بأنني لم أكن يوماً من الأيام إدارياً في الجمعية كما علق على مداخلته الدكتور عبد الجليل السنقيس في جو إحتدم فيه النقاش وأطلع الحضور على التقارير التي صدرت من عدة منظمات تشير فيها إلى التراجعات في قضايا حقوق الإنسان في البحرين و ذكر حادثة الإعتصام الذي جرى في مقر الأمم المتحدة في البحرين وما تلاه من تدخل من أعلى المستويات في إشارة واضحة إلى تفاقم الأزمة وتعاطي المنظمات الدولية معها والتي كان آخرها مع الأمم المتحدة.

وطرح تسائل من قبل أحد الحاضرين ما إذا كان في الإمكان أن تصل قضية هذه الإعتداءات وبالخصوص الإعتداء الذي حصل لموسى عبد علي إلى السلطات العليا في مجلس التعاون بدول الخليج ، كما تداخل آندروا أحد التابعين لمجموعة الصداقة البحرينية البريطانية وهو من الأشخاص الذين تربطهم علاقات مع النظام في البحرين وقال بأن الديمقراطية لا تأتي في يومٍ واحد وهي تحتاج إلى سنوات وشيئاً فشيئاً كما حصل في البلدان الديمقراطية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأن مجلس اللوردات الذي نحن نتندي فيه الآن كان في يومٍ من الأيام لا يمثل الشعب الإنجليزي فرد عليه اللورد إيفبوري نحن لا نتعرض للنظام أو ننتقده من فراغ ولكننا نسعى لأن يتحسن الوضع في البحرين وأن توضع خارطة عمل زمنية وبشكل جدي لحلحلة الملفات العالقة

بعدها مباشرةً تكلم معه الدكتور سعيد الشهابي وقال له أمام الحضور بأنك مرتش من قبل الحكومة في البحرين ولقد كنت مع عائلتك في أحد الفنادق 5 نجوم على نفقة الحكومة من أجل تلميع النظام وقد كتب عنك مقال في جريدة التايمز وتعرض لإحراج شديد كان واضحاً على ملامح شكله ولم ينطق بعدها ببنت شفة غير أنه قال لم أطلع على هذه المقاله وأضاف أستاذ حسن مشيمع بأن العقلاء يبدأون من حيث وصل الناس إلى التقدم لأمن حيث إبتدأو فهل يعقل أن نقول أنه وبما أن بريطانيا بلد الديمقراطية والحريات مر عليها زمن طويل حتى وصلت إلى هذه المرحلة وأن علينا أن ننتظر ونصبر عقوداً لنعيش الديمقراطية ، ثم أن المطالبة في البحرين ممتدة منذ عقود من الزمن ولقد كان دستور 73 متقدم كثيراً على الدستور الموجود الآن فهل يعقل أن نقبل بهذا الكلام ونقول أن الديمقراطية ستأتي بشكل تدريجي هذا و كان الأستاذ في إضافته حازماً وقال إننا نتفهم بأن تسوية الأمور تحتاج ربما للوقت ولكن أفعال النظام لاتدل على أن هناك نية جادة في الإصلاح وفي جو النقاش الحاد الذي ساد الندوة تداخل خالد عبد الله (كما عرف نفسه) وقال إن المعارضة الموجودة تعمل للنظام الإيراني

التتمة صفحة (8)

المحرومون بين المطرقة والسندان: تأصيل ما حدث للعاطلين

عبدالجليل السنكيس
2005م

نتيجة لفشل السلطات البحرينية في وضع حلول جذرية للقضايا والملفات العالقة وذلك لأسباب سياسية بحتة، تكونت اللجان الشعبية كآلية منظمة ومتخصصة في هذه الملفات بما يخدم أصحاب الشأن فيها وبعيداً عن التجاذبات السياسية بمختلف ألوانها وأنواعها. وتميزت هذه اللجان بسبب تكوينها الإداري وظروف تكوينها بالإستقلالية في اتخاذ القرار الذي يؤثر على نوعية الفعاليات وسقف الخطاب وجهته.

لم تستطع السلطة، او المؤسسات المجتمعية إحتواء هذه اللجان لسبب واحد وهو عدم قدرة هذه الأطراف على الإستجابة لمطالبها أو توفير حلول مرضية لأعضاء هذه اللجان والمنتمين لها. بل كانت ردود الفعل سلبية تميزت بالتهميش والإلغاء والتضييق، لكن ذلك لم يؤثر على برامج هذه اللجان، بسبب استقلاليتها كما اسلفنا، وقناعة افرادها بمشروعية مطالبها. إن السلطة غير جادة في حلحلة هذه الملفات بطريقة ترضي جميع الأطراف وفي مقدمتهم أصحاب الشأن، ويدلل على ذلك أمور عبارة عن محاولات مصادرة أو محاصرة لهذه اللجان وأنشطتها، تم التعبير عنها على وسائل الإعلام وعملياً من خلال بعض الوسائط والوساطات. وسنتطرق لقضية العاطلين لنثبت عدم وجود الجدية الداعم لتوجه صحيح يعالج هذا الملف.

يذكر الجميع بما قام به النظام في العام 2000م، قبيل التصويت على الميثاق، وحتى يضمن تفاعل الشعب معه، أعطى رأس السلطة الشيخ حمد اوامره بتخصيص وتوزيع ستة ملايين دينار للعاطلين. والكل شهد كيف خرجت طوابير العاطلين في وزارة العمل، تبحث عن ذلك الفتات اليسير، والذي تم اقراره لأسباب سياسية ودعائية بحتة. ومن الممكن ان يستخدم الشيخ حمد هذا الأسلوب مرة ثانية، ولكن ليس الآن، وإنما في العام 2006م، إذا ما رأى عدم تجاوب مع الأنتخابات لمجالسه المختلفة (البلديات، المنتخب، الشورى)، كما سيتبع ذلك تحريك لملف الإسكان، وتحريك إعلامي لبعض الملفات- دون ان أسميها الآن.

كان بإمكان السلطة ان تخصص جزء بسيط من مدخول النفط فقط، ليس غير، لتكوين صندوق، ولو مؤقت، للضمان ضد التعطل، وهو احد مطالب العاطلين، ولكنها- أي السطة وبالتحديد الشيخ حمد- أبى إلا أن يؤخر الموضوع للعام القادم ليضرب بأكثر من عصفور بحجر واحد. فهو من جهة لا يريد أن يبدو وكانه يستجيب لثلة من المواطنين، كما أنه لا يريد أن يحرق ورقة يستطيع ان يستخدمها لاحقا. ولهذا، فليعان العاطلون، وليتركوا في مواجهة السلطة التنفيذية- حكومة عمه الشيخ خليفة- والضغط عليها.

التتمة صفحة (3)

تأصيل ما حدث للعاطلين

تتمة من صفحة (2)

أما وان تفقه لجنة العاطلين لأسلوب ضغط يفوت على الشيخ حمد مخططه، ويفرض عليه تعاطياً معيناً، بل ينقل الضغط عليه، بدلاً من عمه، فهذا أمر لا يمكن القبول به، ناهيك عن إمكانية إحتذاء اللجان الأخرى حذو العاطلين، وتلك هي الطامة. وعليه لابد من التعاطي مع العاطلين بإسلوب آخر، وكان لابد للتصدي لحركة العاطلين للأسباب الآتية:

1) انها حركة شعبية، سقفها (العملي والخطابي) عال، والخوف من انمذجتها (أي أن تصبح نموذجا) يحتذي به الآخرون وينتقل أثر تحركها الى لجان شعبية أخرى.
2) انها استطاعت أن توصل صوتها الإعلامي والحقوقي بل تعدت للتعاطف، خارج حدود البحرين، ناهيك عن داخلها.
3) أنها استطاعت أن تفرض أجندتها على الجميع: مؤسسات رسمية وأهلية، وصارت حديث الشارع، وتعاطى معها القطاع التجاري والنقابي.
4) انها حركة متنامية وديناميكية بفعل برامجها وإدارتها للأمور، إضافة لحصولها على دعم المناصرين والنشطاء من غبر العاطلين.

وحتى يمكن وقف هذا الضغط ومحاصرة "ظاهرة" العاطلين، لابد من انتهاج طريقين: الأول سياسي، والآخر أمني. وقد استخدمت السلطة لتمرير هذه الخطة الصحف الصفراء، خصوصا تلك المحسوبة على الصافرية، واستعانة بالكتّاب والأقلام الموجهة والمتوجهة لأغراض في نفسها.

1) الورقة السياسية والتسييس:

حاولت نشر بأن العاطلين مسيسين، وأن لديهم أجندة خاصة، تهدف الى إحراج الشيخ حمد والسلطة، وخلق مواجهة بين السلطة وأفراد الشعب، وبالتالي زعزعة الامن والإستقرار واستباحة السلم الأهلي، الى غيره من التعابير. كما ادعت السلطة ان الدليل على ما تقول هو تواجد مناصرين للعاطلين ونشطاء في فعاليات وأنشطة لجنتهم. وقد كان ذلك واضحاً في مقالات أصحاب الأعمدة الصحفية وبعض التغطيات الخبرية، واكده التهديد الذي تبع الإعتداء الجسدي والجنسي الأخيرعلى الناشط في اللجنة وأحد مؤسيسيها- موسى عبدعلي- من قبل أفراد من الجهاز الأمني، حيث تم ذكر أسماء بعض النشطاء وطلب تمرير التهديد لهم عبر موسى.

2) استخدام الورقة الأمنية:

هذا أسلوب قديم وتختص به السلطة، وهو استخدام القوة المفرطة لأي فرد لا يستمع للأوامر ويلتزم بها. الجميع يذكر الإعتداء على العاطلين في 19 يونيو الماضي امام الديوان وفي مركز شرطة الرفاع الجنوبي، وفي 15 يوليو الماضي على كورنيش النادي البحري بالقرب من مجلسي الشيخ حمد (النواب والشوري). لم يكن الإعتداء الوحشي من قبل القوات الخاصة بريئاً أو اعتباطياً، بل كان موجهاً ليوصل عدة رسائل. هي نفسها الرسائل المراد منها وراء إختطاف موسى عبدعلي والإعتداء عليه، وإختطاف حسن عبدالنبي وضربه والتحقيق معه، الإتصال بسمير العصفور وتهديده بالإعتداء على إبنته، واستدعاء محسن سلمان الى مركز الرفاع وتهديده، وكلهم أعضاء في لجنة العاطلين. تود السلطة ان توصل رسائل للعاطلين والنشطاء فيها بان هذه هي المعاملة التي سوف تلقونها وأنهم قد وصلوا لخطوط حمراء ومناطق حساسة لا يمكن تجاوزها، كما تريد أن توصل رسالة للنشطاء في البحرين والمدافعين عن الجقوق بانهم محل النيل والإستهداف، سواء بالضرب او الإعتداء على العرض أو حتى القتل. وعليهم ان يتوقفوا عن مواصلة نشاطهم، لأنه وصل الى محل استياء السلطة الحاكمة.

من جانب آخر، فإن هنا من هم مستهدفون من الحملة الامنية، ولكن ليس بصور معاكسة. فالسلطة تريد إرسال للمتحفظين على أسلوب العاطلين- وإن كان سلمياً- واستثارتهم ليخرجوا من صمتهم ويأخذوا موقفاً مناهضاً للعاطلين وإن يستخدموا تأثيرهم للجم الشباب المتهورين بعنوان الخطر على السلم الإجتماعي.

هل هذا هو الحل؟!!!

يجب الإعتراف بان هذه الملفات نتيجة سياسات السلطة القاتلة في الفترة الماضية، ولم يؤلِفها المتضررون من خيالهم. فلا الضحايا يريدون إبتداءاً إحراج الدولة في المحافل الدولية ، ولا المحرومون من العيش الكريم يودون المصادمات ولا يسعون لتأجيج الوضع، كما يتصوره البعض، ولا المحرومون من السكن الملائم يقصدوا كشف سرقات الأراضي العامة للتندر بها، ولا المحرومون من الجنسية يرغبون في أن تثار قضيتهم بهذا الشكل، ولا أهالي القرى الساحلية ترغب في إثارة القلاقل على سواحلها بقصد البروز الإعلامي، وهكذا باقي الملفات.

هذه، وغيرها، قضايا مقلقة لأنها مرتبطة بمعاناة يومية وبآلام لاتتوقف ولاتنقضي، وبمستقبل مظلم غير معلوم، تحفه المخاطر من جميع الجهات. فمن جانب، يطلب من أصحاب الألم والمعاناة السكون والسكوت والصبر على هذه الآلام، ومن جانب آخر، السلطة، من قمتها الى قاعدتها، لا تتخذ إجراءات جذرية وحقيقية لمعالجة هذه الأمراض وغلق الملفات بصورة أبدية، حتى وإن كانت متدرجة. ونشير هنا بانه في حالة طرح حلول طويلة الأمد- بعنوان التدرج، فلابد من أمرين: الأول الكشف عن البرنامج الزمني للعلاج، والثاني توفير الحلول المؤقتة وتقديمها للمعانين إلى أن يتوفر الحل الدائم

وكما هو واضح، فالدولة ليست فقط غيرجادة في توفير الحلول العملية- سواء السريعة أو الطويلة الأمد- بل ماضية في مشاريع تفرض فيها واقعاً، يصعب تغييره لاحقاً، ويزيد من تعقيد المشاكل القائمة. وهنا أضرب أمثلة:

· لاتوجد خطة واضحة المعالم تلبي طموح العاطلين بما يضمن لهم حياة كريمة في قبال توظيف الحكومة لعشرات الآلاف من غير البحرينيين في وزارات الدولة- الداخلية، الدفاع، الحرس الوطني وغيرها، ناهيك عن تجنيس غير البحرينيين خارج إطار القانون وتوظيفهم. ولا يوجد ضمان ضد التعطل يساعد العاطلين وعوائلهم على العيش بكرامة لحين توفر فرص التوظيف الحقيقية.

· لاتوجد خطة للإستفادة من جزر البحرين والأراض العامة لحل مشكلة توفر السكن الملائم، في حين يتم مصادرة الأراضي العامة الشاسعة وسرقتها والإستحواذ على الجزر من قبل أفراد العائلة الخليفية. كما لايوجد ضمان يوفر دعماً لطالبي السكن لحين حصولهم على السكن الملائم.

· يجنس غير البحرينيين وهم يعيشون وبهويتهم الوطنية في بلدانهم، بينما يحرم البحريني المولود هو وأبيه في البحرين ولا يعرف وطناً غيره.

· يحرم المواطن من الإسترزاق والإستمتاع بالبحر، بينما يخطط البحر ويتقاسمه أبناء العائلة "الشيوخ الكبار" ويستثمرون فيه في سوق العقار.

· يطلب من الضحايا ان تنسى جراحاتها وان تعفو عما سلف، وترى جلادها أمامها، يكرّم على ما فعل ويحصد الجوائز والمكرمات.

الوضع العام والحقوقي لا يحتمل أن يتم تجاهله من جهة، كما لن تحله مسيلات الدموع او العصى البلاستيكية أو التهديات للناشطين. "إذا دخل الفقر قرية، قال له الكفر خذني معك"، وعليه فلا تعول السلطة على تدين الناس وارتباطهم بدينهم على انه تخدير لمشاعرهم واحاسيسهم ورغبتهم المشروعة في حياة كريمة. إن قامت الصناديق الخيرية- جزى الله القائمين عليها وأصحاب الأيادي البيضاء- بستر بسد رمق عشرات الآلاف والستر عليهم، فإنها، وبكل صراحة، سترت عورة السلطة. وليعلم الجميع، إن ذلك يشين السلطة لا يشين الناس.

إن البحرين بخير، وما فيها من ثروات يكفي لأن يعيش ابناءها بخير وعزة وكرامة، لكنه الطمع والتعامل مع الآخرين بدونية وعلى أساس التكرم والسيادة، وهو أمر إذا لم يتم تداركه بعقلانية وشجاعة، لن يدوم الوضع الحالي.

الختام:

قول كلمة لا تفعل ولا تتأوه لا تفيد. إستخدام القوة لإحداث الألم، لا يشفي المرض. فلابد لمواجهة حقيقية مع هذه الملفات. الوضع فاسد، والقائمون عليه معروفون، ولا يجب ان يستمر، لأن ذلك معناه أن ينفجر الوضع، وهذا ما لا يريده الجميع. لابد من مواجهة الفساد والإصرار على المطالب، ومن يتقدم بطلب السكوت والصبر، عليه أن يتقدم بالبديل للعاطل والمحروم والممنوع والمنتهكة حقوقه. فالذي يده في الماء ليس كالذي يده في النار، وان من يتلقى الضربات هو الوحيد القادر على تقدير ردود فعله.

السلطة هي المسئولة، والحل بيدها، وعلى رأس السلطة أن يتدارك الأمور، ولا يجب ان تترك الأمور لمراهنات ردود الأفعال. المحرومون بشر، وصبرهم محدود.

رجال المهمات القذرة (1-2)

بقلم: عباس ميرزا المرشد

"إنهم مجموعة بوالين وطبالين وبصامين مهمتم تبريرعنف الدولة وتمجيد سخافات الأجهزة الأمنية."

ليست هي المرة الأولى التي يتعرض فيها محمد إلى الضرب المبرح والقاسي من قبل قوات مكافحة الشغب البحرينية ، تعرض محمد إلى ضرب متعمد أمام مبنى التحقيقات الجنائية يوم الأربعاء 28-12-2005 عندما كان يشارك في اعتصام لأهالي بعض المعتقلين ، أدي إلى كسر رجله اليمنى وكانت قوات مكافحة الشغب قد كسرت رجله ويده في عام 1996 في قريته إبان الانتفاضة الدستورية التي اندلعت عام 1994، لكن الصحف الصادرة في اليوم الثاني ذكرت أنه اعتدى على رجال الأمن ويجب تأديبه بإنزال العقوبات الصارمة عليه في محاكمة علنية .

خمسة أجهزة أمنية

رغم صغر حجم البحرين حيث لا تتجاوز مساحتها 600 كلم مربع وعدد مواطنيها لا يتجاوز 450 الف إلا انها تدار بخمسة أجهزة أمنية هي : جهاز الأمن الوطني والحرس الوطني ومخابرات الجيش (قوة الدفاع) وجهاز الشرطة وقوات مكافحة الشغب إضافة إلى العناصر الكثيفة لرجال المخابرات أو المباحث و يقدر البعض عدد أفراد هذه الأجهزة بثلاثين الف تقريبا أي رجل أمن مقابل كل 15 مواطن .

يشكل الأجانب نسبة كبيرة جدا من أجهزة الأمن الخمسة إذ يشكلون أكثر من 60% من أفراد الجيش الوطني (قوة الدفاع) رغم أن الدستور ينص على عدم جواز توظيف الأجانب في الجيش ولتفادي المأزق الدستوري أصدر ملك البحرين أمرا سريا في عام 2002 يعطي فيه الجنسية البحرينية لكل منتسبي قوة الدفاع والحرس الوطني . في عام 2003 كانت ميزانية الدولة تدخر ما نسبته 30% منها للصرف على هذه الأجهزة ، وإلى فترة قصيرة جدا كانت الجنسيات الهندية والباكستانية واليمنية والسورية هي المهمينة على جهاز الشرطة وقوات مكافحة الشغب، فمن أصل ثمانية الآلف يشكلون جهاز الشرطة هناك ما يقارب الخمسة الآلف من جنسيات غير بحرينية .

وفق هذه التشكلية الغريبة لم تكن الحكومة تسمح للمواطنيين الشيعة بالانخراط أو التوظيف في جهاز الشرطة أو قوة دفاع البحرين (الجيش) فالنظام ومنذ نهاية السبعينات سعى إلى ما يسميه البعض بعسكرة أهل السنة مقابل تهميش الشيعة . إلا أن السنة لم ينخرطوا إلا في قوات الجيش تاركين الأجهزة الأخرى للجنسيات الوافدة التي تحظى برعاية خاصة من قبل النظام الحاكم .

الذاكرة الشعبية للمواطنيين باتت مزدحمة جدا بالفظاعات التي ارتكبتها هذه الأجهزة وقت العمل بقانون أمن الدولة الصادر عام 1975 وتسعى لجنة ضحايا التعذيب الأهلية إلى جمع المعلومات و الوثائق الخاصة بالمهمات القذرة التي مارستها تلك الأجهزة طوال أكثر من ثلاثين سنة .

لم يقف الأمر عند هذا الحد فالمهمات التي توكل إلى هؤلاء كانت مهمات قذرة لا يطيقها أي مواطن، كما حدث عندما قامت عناصر من المخابرات بزرع قنبلة في منزل محسن التيتون عام 1996 وأسفر الحادث عن قتل صاحب المنزل و زوجته وأولاده ، و آخرها كانت خطف أحد أعضاء لجنة العاطلين عن العمل في سبتمبر الماضي والاعتداء عليه جنسيا وتهديد الأعضاء الآخرين بما هو أشد . وبمقتضى قانون 56 الصادر عن ملك البحرين عام 2003 فلا يحق للضحايا أن يتقدموا برفع قضاياهم أمام المحاكم البحرينية وهو ما يشكل عقبة أساسية امام إمضاء مشروع الإصلاح .

خلفيات المهمات القذرة

كان عام 1997 عاما مقلقا للنظام الحاكم في البحرين، ففي 24 يوليو 1997، أصدرت منظمة هيومن رايتس وتش الامريكية تقريرا هاما احتوى على 109 صفحات من الوثائق الدامغة التي تثبت أن حكومة البحرين منتهكة لحقوق الإنسان . وفي 21 اغسطس 1997 أصدرت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أخطر إدانة تصدر ضد دولة خليجية عربية ، عندما أدانت اللجنة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، والتمييز ضد الشيعة وطالبت حكومة البحرين بإعادة البرلمان المنتخب واحترام حقوق الإنسان، كما طلبت اللجنة الفرعية من مفوضية حقوق الإنسان إدراج موضوع انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين خلال الإجتماع السنوي الذي يليه للمفوضية والذي سيعقد في مارس - أبريل 1998. وفي 18 سبتمبر 1997، أصدر البرلمان الأوروبي إدانة مماثلة دعا فيها حكومة البحرين لإعادة الحياة البرلمانية، واحترام حقوق الإنسان، وإطلاق سراح المعتقلين، وعودة المنفيين، وفتح حوار مع المعارضة لحل الأزمة السياسية، على إثر ذلك قامت حكومة البحرين بالدعوة إلى ميثاق عمل وطني ينهي حقبة القبضة الأمنية ويدعو إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي . كانت حكومة البحرين بحاجة ماسة للاستقرار السياسي لكنها لم تكن جادة فعلا في ذلك إذ أبقت على الأجهزة الأمنية وقامت بتوسعة غير متوقعة لمباني قلعة وزارة الداخلية في المنامة ومباني التحقيقات الجنائية في العدلية وبناء سجون تسع لأعداد هائلة من النزلاء في ظل انشغال الجميع بفرحة ميثاق العمل الوطني .

بعد قيام ملك البحرين بإصدار دستور 2002 أخذت خطوات الإصلاح في التراجع وعادت كثير من القيود التي فرضت في مرحلة قانون أمن الدولة بالظهور ولكن في صيغ قانونية جديدة موافق عليها من المجلس النيابي الذي قاطعته المعارضة السياسية كما في قانون الجمعيات السياسية وقانون مكافحة الإرهاب وقانون المطبوعات وقانون التجمعات والمسيرات .

في سبتمبر 2004 كان مركز البحرين لحقوق الانسان (المنحل) قد عقد ندوة جماهيرية حاشدة لتدشين تقرير احصائي يكشف استفحال الفقر في البحرين وتدهور المستوى المعيشي لحوالي نصف المواطنين، وتزايد البطالة و أزمة السكن، وافتقاد الضمان الاجتماعي الذي ينص عليه الدستور، وربط ذلك بسوء الادارة والفساد المالي والاداري.

استنادا إلى الأرقام الصادرة من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمنشورة في نشرة المؤشرات الاقتصادية الصادرة من مؤسسة نقد البحرين، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى تدني نسبة البحرنة في القطاع الخاص في الفترة الأخيرة، حيث ذهبت أكثر من 88% من الوظائف الجديدة للاجانب، و12% للمواطنين، ويشكل البحرينيون نحو 27% في المئة من العمالة في القطاع الخاص نهاية العام 2004 بانخفاض من 29% في نهاية العام 2003، ونحو 32% في العام 2001.

لقد كشفت هذه الأرقام حجم المفارقة الهائلة

التتمة صفحة (5)

تتمة رجال المهمات من صفحة (4)

بين الاستعدادات الأمنية وبين الاخفاق في البناء التنموي وانتشال المواطن من الفقر والعوز الاقتصادي ، إضافة إلى ذلك فقد ترسخت قناعة الكثيرين بتراجع غير مقبول للمشروع الإصلاحي مما أعاد الساعة إلى الوراء قليلا والتفكر في ما أصبح ميصدة للقوى السياسية ومحاولة حشرها في الإطار الجديد .

هكذا أصبحت البلاد تعيش قلقها الخاص بها، قلق انحسار الديمقراطية والعودة إلى قانون أمن الدولة بحلة جديدة، ففي تقرير صدر الشهر الماضي أعلنت وزراة الداخلية أن العام المنصرم شهد أكثر من 220 مسيرة ومظاهرة احتجاجية وقدرت تكاليف المظاهرة الواحدة بمئة الف دينار أي ما يعادل 270 الف دولار.

في يوم الجمعة 21-5-2005 قامت قوات مكافحة الشغب بأول هجموم محموم ضد مسيرة سلمية يتقدمها كبار علماء الشيعة وشارك فيها أكثر من 20 الف متظاهر ضد انتهاك المقدسات الشيعية العراق وأطلق عليها مسيرة " لبيك يا حسين " ، كان ضرب هذه المسيرة كارثة بالنسبة لهيبة علماء الشيعة وخوفا من تصاعد الموقف قام الملك ببعث رسالة يطمئن فيها على صحة الشيخ عيسى قاسم وباقي العلماء ، وأصدر أمرا بإقالة وزير الداخلية وتعين أحد أفراد العائلة الحاكمة في منصبه . لقد وجد الملك نفسه امام هذا المنعطف في الاستحواذ على مناطق نفوذ خاصة وجديدة، ووجدها فرصة لا يمكن تفويتها لتسديد أثمان السيطرة مبكرا وضمان حالة المستقبل ،لذا فإن البطولة اتجهت في هذا المسار الى حقل داخلي يسحم بعض صراعات العائلة الحاكمة ، وليس في الحقل العام رغم تطبيل الاعلام لها .
بعدها توالت مهاجمة المسيرات والاعتصامات السلمية في أكثر من موقع وأكثر من مناسبة خصوصا تلك الاعتصامات التي كانت تنظمها اللجان الشعبية . كانت المهمة القذرة التي تمارسها الأجهزة الأمنية تنطلق من مبدأ المساومة على المعتقلين ومقايضتهم بتقديم تنازلات في بعض الملفات السياسية كما حدث لرهائن العريضة الشعبية حيث قامت عناصر أمنية باعتقال مجموعة من أعضاء جمعية الوفاق الوطني بتهمة حيازة منشورات تحرض على قلب النظام . لقد تم اعتبار الأشخاص المعتقلين رهائن أو أسرى يُفاوضُ عليهم، فحتى يتم إطلاق سراحهم وإلغاء التهم الموجهة إليهم يجب على التحالف الرباعي المعارض أن يتخلى عن أنشطته الرامية لإتمام العريضة السياسية والاكتفاء بأعضاء ما قبل 21 أبريل أي قبل تدشين العريضة . خطورة هذا البعد واضحة في كونها تخلق مجالات جديدة للصراع وأساليب متفق على قذارتها وعفونتها، فتحت أي مبرر يتحول الإنسان المعتقل إلى ثمن مقايضة ومصلحة سياسية .

الرجال القذرون

يتعقد الوضع ويصبح أسوءا عندما تتحرك بعض الفئات لمطالبة الحكومة بفرض مزيدا من القوة والمواجهة مع الافراد المشاركين في المسيرات والاعتصامات السلمية أو كما يسمون بالطبالين أو البوالين، فمهة هذه الفئة أن تكتب في الصحف بعد خروج أي مسيرة احتجاجية إدانات وشتم للمشاركين وتعطى لنفسها طابع الموالاة للنظام ، إنهم الجوقة التي تصاحب كل عنف رسمي وتبرره .
من جانبهم فهم لا يخفون أنهم من من تلقوا نعمتهم من أقطاب النظام الحاكم لذا فهم يعترفون أن الحكومة تمثل بالنسبة لهم " ولي النعمة " الذي يسعون إلى كسب الحظوة عنده .

وجود فئة القذرين في أي مجتمع سياسي يتعزز بثقافة الرعاع التي تقوم على أن أفراد الشعب بكل أطيافهم هم رعايا للملك ، فالسلطة السياسية من صالحها أن تعزز نظرية الرعاع وتسعى إلى تثبيتها في حركات المجتمع وأفعاله السياسية، فهي لا تعترف بحقوق المواطنية، وإنما بالمكرمات والهبات وتقوم هذه الثقافة بإعادة انتاج هذه الفئة عبر استراتيجيات التشطير والتسطير .
رغم اشتراكهم في المهمات القذرة، فهم يتوزعون على فئات عديدة وتجمعات مختلفة. ففي حقل الصحافة يكثر الرجال القذرون، فتارة يكون الصحفي عنصر أمنيا في الأساس أو موظفا في أحد الأجهزة الخمسة ويتخفى بعمود صحفي في إحدى الصحف كما في الكاتب محمد حميد الذي يكتب في أخبار الخليج الذي يظهر دائما بالصوت النافر ويدعو إلى القبضة الحديدية لوزارة الداخلية وتحميلها مسؤولية التدهور الأمني. نوع آخر لا يرتبط بتلك الأجهزة كالكاتب عقيل سوار في صحيفة الأيام سابقا والوطن حاليا تتحدد مهمته بالصاق تهمة الطائفية بالقوى السياسية المعارضة خصوصا جمعية الوفاق ويطالب السلطة بالحد من نشاطاتها . و لا يخفى الكثير من المواطنيين استيائهم من كتابات عبد المنعم إبراهيم في جريدة أخبار الخليج الذي يعبر بكتاباته عن ما يدور من حديث في مجلس رئييس الوزراء وهي كتابات لا تخرج عن مألوف كتابات سميرة رجب في نفس الصحيفة . ونظرا لأهمية الصحافة في تشيكل الرأي العام أصدرت السلطة ومن خلال الديوان الملكي صحيفة غير رسمية يعبر معظم كتاباها عن رؤية اليدوان الملكي هي صحيفة الوطن التي يرأس تحريرها أحد الحداثين فمنذ العدد الأول لها سطرت كُتّابها لمهمة الطعن على المعارضة والاستخفاف بالرأي المعارض للدولة .
مقابل هذه الفئة المحسوبة على الصحافة هناك فئة الأعيان والوجهاء الذين يعبرون عن مواقفهم في بيانات غرفة التجارة وتقديم معلومات مغلوطة عن الأرقام الاقتصادية، رغبة في إلقاء مسؤولية تدهور الاقتصاد إلى المسيرات والاعتصامات ويتناسون الفساد الإدراي والمالي الذي يتعشش في أجهزة الدولة، إنهم يحاولون حكم الاقتصاد بالأمن ويسعون جاهدين إلى تبرير عنف الدولة، وهم محقون في ذلك فالحزمة الاقتصادية المطلوب تنفيذها تصب في خدمة حفنة من التجار وهذا لا يستقيم إلا مع الاستبداد والقهر السياسي .

ولضمان توسيع رقعة القذرين فإن مجلس النواب لا يخلو منهم أيضا كالنائب محمد خالد وهو من أقطاب السلفية في البحرين وصلاح علي ممثل الأخوان المسلمين وتظهر مواقفهم صريحة في شكل إعلانات مدفوعة الأجر تنشر في صحفات كاملة في الصحف تدين المسيرات والاعتصامات السلمية تتصدرها توقيعات جمعية المنبر الإسلامي وجمعية الأصالة و تثبت الولاء المطلق للنظام وتعتبر ذلك من ثوابت الدين والشريعة ولا يجوز المساس بها .

إن حركة العنف التي مارستها وستمارسها قوات الأمن اتجاه بعض المتظاهرين العزل لا يمكن لها أن تنفصل عن تأثيرات هذ الفئات المتلونة والموسومة بالطبالة والبوالين فالسلطة السياسية يمكن مراقبتها والحد من عنفها ، وتبقى مهمة القذرين قائمة وملحة في تقديم مبررات عنف الدولة وتمجيد سخافات الأجهزة الأمنية ، مما يعطي العنف بعدا شعبيا وغير رسمي يصعب حصره وتطويقه.

*** في الجزء الثاني عن " الطائفية ومهمة**

عام الصمود والمواجهة إجرام السلطة الخليفية وتثبيت المطالبة الشعبية وكسر هيمنة القوانين الجائرة

شهد العام الحالي، الذي يوشك على الانصرام، جملةً من التطورات والانعطافات الهامة في تاريخ الحركة السياسية في البحرين، وسوف يصبح من الهام جدا الوقوف عند أهم تلك المستجدات الفارقة لكي يكون ممكناً –في ظل حساسية الوضع الانتقالي الحالي- التغلّب على ثقافات وسياسات التضليل والتركيع التي يُراد لها أن تسود وأن تكون الواقع الحاكم على عقول أهلنا في البحرين وعلى قلوبهم اليوم وغدا.

- خلال الأحداث التي شهدها العام 2005 م؛ تجلّت بوضوح قدرة شعبنا على تحقيق تقدّمٍ حقيقي على مستوى تمزيق أوراق السلطة والحيلولة دون تبيئة الأعراف والقوانين الظالمة التي تفرضها بالقوة. لقد استطاع شعبنا أن يُنجز الخطوة الكبرى في إطار كشف حقيقة النظام الاستبدادي في البحرين، وأن يفضح حقيقته المقيتة المتوارية خلف مشارع التضليل والخداع وشراء الذمم، وقد تمّ تحقيق ذلك على أوسع نطاق عندما واصلت المعارضة انطلاقها خارج حدود السجن الكبير، ومارست دورها المطلوب في إبانة ! الحقائق وتعرية الوجه القبيح للعائلة الخليفية، فكانت زيارة جنيف الخاصة بملف التمييز والامتيازات، والتي أبلى فيها مركز البحرين لحقوق الإنسان بلاءً عظيماً، حيث كان حضوره في تلك الاجتماعات علامة مشهودة في إدارة هذا الملف دولياً، وفتح آفاقا جديدة لقوى المعارضة، في الوقت الذي كانت السلطة قد أعدّت عدّتها لتقديم صورة مزيفة لم تنجح في تسويقها محليا وعالمياً. وبعدها كان الدور الاستثنائي والهام للوفد الشعبي في مناقشات جنيف حول مناهضة التعذيب، والتي برز فيها دور لجنة الشهداء وضحايا التعذيب، واستطاعت الإسهام المؤثر في صدور توصيات دولية تتناغم مع المطالب الشعبية المرفوعة بهذا الشأن. وفي السياق ذاته، كان لندوات لندن في شهري أغسطس وديسمبر تاثيرها السياسي والإعلامي الكبير، حيث كانت بمثابة الساحة الدولية التي استمع منها العالم حقيقة ما يجري في البحرين من استبداد وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وقد جاء إعلان سماحة السيخ محمد سند الخاص بالاستفتاء على النظام؛ ليؤكد التجلي الجديد الذي ولّدته حركة الجهاد الدستوري والحقوقي في البحرين هذا العام، ولتثبت صدقية ما تورده التقارير الدولية بخصوص الأزمات !! لطائفية والاجتماعية فيها كما في تقرير منظمة (الأزمات) الدولية.

- لق د كان إعلان مركز البحرين لحقوق الإنسان فكّ ارتباطه عن القانون الجائر؛ انعطافة هامة في مسار العمل الحقوقي الجاد في البحرين، كما كان مؤشرا على التوثب المطلبي غير المهادن الذي تتمتع به شرائح العمل المطلبي والحقوقي، حيث لم يستطع النظام الخليفي كسر إرادة المطالب الحقوقية، فنتج عن اعتقال الحقوقي البارز عبدالهادي الخواجة وإغلاق المركز؛ بروز انطلاقة جديدة كانت خارج حسبان النظام. وفي هذا الإطار كان الظهور المتوالي للجان الشعبية التي استطاعت، وفي مدة محدودة، أن تمسك بملفات الناس المطلبية وتحفاظ عليها من التذويب والاختطاف، كما ارتقى عمل هذه اللجان – مطلبيا واحتجاجيا- على نحو أربك مخططات النظام وقلب موازينه، كما أثار حفيظة موظفيه ومرتزقته، وقد تُوّج هذا التطور النوعي بالإعلان عن تأسيس حركة "حق" والتي وُلدت من رحم هذه التطورات والتداعيات المتراكمة داخل البنى السياسية، ولتُعلن عن تبنّيها لمنهجية العمل السلمي المقاوم التي شارك الأستاذ عبدالوهاب حسين في التنظير لها. إن هذه الأطر الشعبية المعارضة (سياسيا وحقوقيا) ثبّتت المعادلة الأساسية في العلاقة مع نظام الاستبداد الخليفي، إذ هندست عملياً لض! رورة تجاوز القوانين الجائرة وعدم صحة الانضواء تحتها والعمل من خلالها، أيا تكن الذرائع والمبررات، وذلك انطلاقا من شعار استراتيجي له امتداده الديني والحقوقي والذي ينصّ على أن "شرعية الحق مقدّمة على شرعية القانون".

- وانعكاسا لكلّ لك، استمرّ الاحتقان الشعبي ضد ممارسات السلطة الإجرامية، فتمسّك الناس وقوى المعارضة بحق التظاهر والاعتصام السلمي للمطالبة بالحقوق المغتصبة، وزاد العنفوان الشعبي المناهض لسياسات التركيع والقمع، وارتفعت المطالبات المنادية بإزاحة زعيم الحقبة السوداء والعصابة الحاكمة في البحرين، وتقديمهم إلى المحاكمة وإحقاق الحق العادل والكامل، وقد تميّز ذلك خلال منتدى المستقبل وفعاليات اللجان الشعبية في ذكرى حقوق الإنسان وعيد الشهداء. وكان لهذا الواقع تأثيره الحاسم في إفشال الكثير من الخطط والمؤامرات الهادفة إلى إشاعة اليأس في نفوس الناس وإضطرارهم للقبول بالفتات، وبلع العسل المعجون بالسم، والرضوخ للأمر الواقع الظالم، والدخول في دوائر السلطة ومؤسساتها غير الشرعية، كما كان لهذا المشهد المقاوم رسالته الواضحة بخصوص مواطن الخلل الحقيقية في النظام الخليفي، والتأشير على الطر! يق الوحيد الذي يمكن أن يفتح الباب للتعايش الطبيعي معه، وهو ما عبّرت عن ه شعارات ولافتات البرامج والفعاليات الشعبية التي نُظّمت خلال هذا العام، والتي تناولت حق التداول السلمي للسلطة، وحق محاكمة الجلادين والقتلة والفاسدين وقيادات مافيا المال العام، وحق المواطنة والعمل السياسي الحر وغير ذلك.

- وفي المقابل، قدّم هذا العام مزيدا من الشواهد والأفعال الدامغة على استفحال معضلة النظام الخليفي، وأكذوبة شعارات الإصلاح. فهذا النظام احتفظ بسياسته في التمييز والامتيازات الخليفية بدلا عن استكتاب قوانين عادلة تُلزم الجميع وتحقق مبدأ سيادة القانون العادل وحكم المؤسسات الشرعية. وكما استهزأ قصر الصافرية بإرادة الناس في أكثر من محطة (الانقلاب على الدستور، رفض استلام عريضة الجمعيات الأربع الدستورية) فإنه أعطى ظهره للمطالبات الدولية المتكررة لتحسين الأوضاع وإنهاء الحكم المطلق في البلاد. كما لازال النظام يتجاهل توصيات لجنة مناهضة التعذيب الدولية، ويتحايل باستمرار في هذا الملف. وتأكيدا على خواء الإصلاح الخليفي، والهيمنة المستمرة لقادة القمع والإجرام، فإن النظام لم يستنكف من الممارسة المنظّمة والضاربة لأدوات القمع والتعذيب، بل كان أكثر وقاحة من السابق، وذلك عندما أ! طلق كل أجهزته الأمنية والعسكرية لإنزال صنوف التعذيب والإيذاء والتهديد والابتزاز بحق الرموز والنشطاء وجماهير الناس. فكان اعتقال المواطنين وإغلاق منافذ الإنترنت الحرّة.

وكان أمر العائلة الخليفية بإغلاق جمعية العمل الإسلامي عندما بادرت إلى تكريم نخبة من أبطال البحرين وضحايا التعذيب، ولم تتوقف أجهزة النظام ومخابراته عن استدعاء الأستاذ حسن مشيمع وملاحقته مخابراتيا وتكثيف المراقبة على نشاطاته العلنية ومجلسه المفتوح. كما كانت هناك محاولة أثيمة لاستدعاء سماحة الشيخ حسين النجاتي، في محاولة دنيئة للإساءة إلى الرموز الدينية وابتزازهم. أما ضرب مسيرات العاطلين في منطقة الديوان وفي مركز الرفاع (أبو غريب البحريني) وفي المنطقة القريبة من مجلسي النواب والشورى (غير الشرعيين)، والاعتداء الغاشم جسديا وأخلاقيا على الناشط موسى عبدعلي وزملائه، والتضييق المتواصل على الحقوقي عبدالهادي الخواجة، والإيعاز الأمني لفصل الناشط جلال فيروز من عمله، وما أعقب ذلك من قمع بوليسي سافر، وأمام مرأى الناس في الشوارع، ضد اعتصامات المواطنين وبرامجهم السلمية.. كلّ ذلك كان بمثابة الطبعة الحمراء التي أصرّ النظام على تث! بيتها في هذا العام، وهي الطبعة التي ختمت نهائيا على النظام الفاسد الحا كم في البحرين، وأعطت الدليل الأصدق والأعنف والأوسع على استحالة القبول به والارتماء تحت سياساته في الإذلال وإسباغ الشرعية عليها، وهو ما يؤسّس – من زاوية أخرى- للخلفية الأساسية لاستمرار صمود الناس ووقفوهم البطولي في وجه إجرام السلطة وإيغالها المتعسف واللا محدود في القمع والاستبداد وإهانة المواطنين، ما يعزّز رؤى الشيخ محمد سند في ضرورة مواصلة المطالبة والاحتجاج وفضح النظام على أوسع نطاق، وعدم الركون إلى أي قول أو فعل من شأنه تعطيل هذا التحرك وتقديم هدايا مجانية لنظام القمع الخليفي وإدامته على رقاب الناس.

عندما تكلم الملك بثقة: سياسية التتشطير والتسطير في خطاب العيد الوطني

بقلم: عباس ميرزا المرشد

" إنه خطاب حالم من دون ريب يحتاج إلى حاويات موزعة على مدار السنة مهمتها التذكير بوجود السلطة ومركزيتها وطابعها الأبوي"
" في النهاية تصبح كل القضايا المتأزمة قضايا ثانوية أمام رغبة الملك في فرض قضاياه وجعلها مدار تحليل خطابه"

ينتمي الملك (حمد بن عيسى ال خليفة) إلى طبقة الحكم في البحرين وهي طبقة مترفة جدا، تحظى بالكثير من الامتيازات . العديد من أفراد العائلة الحاكمة (الطبقة الحاكمة) لا يتحاكم في القضاء المدني العام، وإنما في محاكم خاصة يعقدها مجلس العائلة الحاكمة، وهو تقليد كان يتبع في القرون الوسطى حيث كانت طبقة الارستقراطين والنبلاء تعزل نفسها عن باقي فئات الشعب . من المهام الموكلة لهذا المجلس النظر في القضايا الخاصة بطبقة الحكم وشؤون العائلة الحاكمة، ومنها صرف الرواتب والمعاشات والهبات وإدارة أمور الحكم عبر توزيع وزرات الدولة والوظائف العليا فيها على أفراد العائلة.

رغم الصلاحيات الواسعة والمتعددة لهذا المجلس فإنه يحاط بالسرية التامة ولا تدرج ميزانيته في ميزانية الدولة، كما إن قانونه الداخلي غير مسموح له بالنشر والإطلاع عليه من قبل أي شخص، البعض يعتبر أن مجلس العائلة الحاكمة هو المقر الرئيسي لإدارة الحكم في البلاد ويصف الوضع بأن البحرين تدار من قبل دولتين هما الدولة كما تظهر في مؤسسات شكلية ، ودولة مجلس العائلة الحاكمة .

(مئة) التشطير والتسطير

يحب ملك البحرين حمد بن عيسى ال خليفة، أن يصنف ضمن قائمة القادة التاريخيين الذين يقدمون خدمات جليلة وعظيمة لبلادهم، وأن يظهر بمظهر الواثق والشجاع في قراراته . فلا يخلو أي خطاب من خطاباته من الإشارة إلى هذه النقطة وتأكيدها . الكثير من المواطنيين في البحرين لا يبدون تعاطفا مع هذه الصورة ويعتبرون ذلك وهما يعيشه الملك ونوعا فاضحا من ما يطلق عليه ب (المئة) . والحق معهم في ذلك، فعندما تجلس مع بعض أفراد الطبقة المترفة فلن تستغرب منهم أن يقدموا أنفسهم كمميزين ونوعيين اعتمادا على بعض القضايا البسيطة جدا كصرف مبلغ زهيد لا يتجاوز مائة دولار لأحد الفقراء وتصويره على أنه عمل أخلاقي من النوع الرفيع في حين أنه يصرف خمسة آلاف دولار في ليلة واحدة على راقصة في مبغى .تقوم استرتيجية الخطاب لدى الطبقة الحاكمة، على تضخيم وتثبيت الأشياء الصغيرة ورفعها إلى مصاف الأشياء العظيمة وتبريرها وتسويقها بشكل هائل جدا .

لن تشك أبدا في سخافة هذا الخطاب عندما تكون من أفراد الطبقة المسحوقة أو حتى من أفراد الطبقة المتوسطة ، لأن الأمور التي يتحدث عنها خطاب الطبقة الحاكمة كإنجازات هي استحقاقات يجب دفعها للمجتمع ، لكنك مضطر إلى أن تبدى الدهشة والإعجاب والتقدير للمتكلم عندما تكون من أحد أفراد الطبقة المترفة ذوي الطاقات الزرقاء أوالرؤوس المستديرة .

بجانب استرتيجية الرفع (المئة) هذه توجد العديد من الاسترتيجيات المعتمدة من أجل صبغ الشرعية لنظام الحكم أهمها ما يسميه الباحث الاجتماعي البحريني الدكتور عبد الهادي خلف بسياسية التشطير العمودي للمجتمع وهي سياسية تسمح لنظام الحكم اللعب بالفروقات العرقية والمذهبية وتمنع التمازج الوطني وتعيق بناء مفهوم المواطنية . يذهب نظام الحكم بعيدا بهذه السياسة عبر آليات عديدة منها المكرمات الملكية وتشجيع الوفود المناطقية ، وكما لاحظ عبد الهادي خلف فإن الملك لم يجتمع مع كافة الأطراف مطلقا، ودائما ما كان يجتمع الملك مع ممثلي فئات المجتمع منفردين، كأن يجتمع مع علماء الشيعة بمفردهم ثم يجتمع مع علماء السنة وهكذا مع الأطراف السياسية أيضاً.

يحاول الملك في لقاءته وخطاباته أن يجمع لنفسه دور الحكم في القضايا السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية فالصلاحيات التي أدرجها في دستور 2002 تعطيه القدرة على إدارة البلاد بعيدا عن مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات السياسية إنه يطمح لأن يكون حاضرا في كل أعمال المجتمع حضورا مسيطرا ، كما في ديوان الرقابة المالية أو مجلس التنمية الاقتصادية أو معهد التنمية السياسية أو مجلس الشورى أو المجلس العلمائي الأعلى أو المحكمة الدستورية ، كل هذه مؤسسات أسسها الملك وتقع تحت إدارته مباشرة بتعين أعضائها وعزلهم .

قوة العزل والإقصاء تقارب ما يطلق عليه شعبيا ب (التسطير) أي الضرب المبرح والموجع المصحوب بالإهانة والاحتقار عادة ، وهي القوة المساندة لقوة التشطير التي اعتمدها عبد هادي خلف في رسم سياسية الحكم، ففي الأسابيع الماضية تحركت مسيرات العاطلين عن العمل نحو الديوان الملكي وتم التصدى لهم ومنعهم من الوصول باستخدام آليات (التسطير) وفي نفس الوقت سمح الديوان الملكي بتوافد العديد من الوفود المناطقية لعرض بعض قضاياهم وتكفل الديوان الملكي بحلها لهم باستخدام آليات التشطير، الفرق شاسع جدا بين التشطير والتسطير لكنهما هما الوجهان للعملة الواحدة عند نظام الحكم .

خطاب الحلم والحاوية

لا يكتب الملك خطاباته أبدا بل يكتبها له مجموعة من الكتاب المفرغين أساساً لهذا العمل، لكنه كثيرا ما يراجع مسودات الخطاب وعليها تعليقات بالحذف والتضمين لبعض النقاط ويتدخل أحيانا في فرض بعض الألفاظ والمصطلحات.

وفي كل خطابات الملك تظهر سياسية التشطير والتسطير معا فلا يوجد خطاب ملكي يجمع القضايا مع بعضها ويشرح سياسية الحكم فيها، ففي كل خطاب هناك التشطير للقضية الواحدة والقضايا الأخرى، ومع كل خطاب هناك تذكير بقوة التسطير وأهمية ومركزية الأمن والحماية . السمة البارزة في صناعة الخطاب الملكي أنه خطاب واثق من نفسه ومن انجازاته الموسومة ب(المئة) . الخطاب يتحول هنا إلى معبر لتمرير صورة الملك وليس له علاقة بما جرى على أرض الواقع من مجريات ومن مشاكل وأزمات تمر بها الدولة، وتمرير لمجموعة من الشعارات والأحلام .

البحرين ومنذ أربعة أعوام تمر بتجربة الانتقال الديمقراطي وهي تجربة عادة ما تكون مصحوبة بالاخفاقات و ظهور المطالبات العديدة خصوصا المتعلق منها بالمظالم والانتهاكات والاستحقاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكن الخطاب الملكي لا يدير بالا لمثل هذا الواقع و يصور ما يجرى على أنه انتقال حقيقي وتام للديمقراطية، مما يسهل مهمة السؤال عن طبيعة هذا الخطاب هل هو خطاب حالم أو خطاب حاويات ؟ و هل يفترض أن يتكلم الملك دائما بثقة وثبات وينشئ خطابا يقوم على الانجازات والتقدم فقط ؟

إنه خطاب حالم من دون ريب يحتاج إلى حاويات موزعة على مدار السنة مهمتها التذكير بوجود السلطة ومركزيتها وطابعها الأبوي، هذا ما يمكننا تلمسه في خطاب الملك ليوم العيد الوطني 2005 حلم جدير بالالتفات وهو حلم أعرق ديمقراطية " أعرق وأقدم إدارة حكومية أنجزت الكثير بإمكانيات محدودة " .

هذا الحلم مؤسس على فهم نظام الحكم للمواطنة الذي يقوم على " البذل والعطاء " من دون الإشارة إلى بنود الحقوق والاستحقاقات المترتبة على الدولة اتجاه المواطنين ، فالخطاب الملكي يرجع بناء الدولة إلى جهد وعنصر العطاء والبذل الذي سرعان ما يتحول إلى قيمة عليا لا تمتلكها سوى الإرادة الملكية التي بنت البحرين وقادته إليه . أما المواطن فليس له حق سوى حق الافتخار " بما تحقق من انجازات وعليه أن يشارك في مواجهة التحديات " وهي تحديات غامضة لا يتحدث عنها وقد تحددها الجهات العليا.

العطاء والبذل لا يتوقف عند هذا الحد من المصادرة للحقوق والتنكر للمواطنة القائمة على التعاقد الاجتماعي ، فالمسيرة التي تقوم عليه الدولة لا تتم إلا من خلال " الولاء والانتماء والهوية الوطنية المحدودة بالعطاء والبذل" وهو رد فعلي على كل أسس التماسك الأخرى كالتعاقدية والمواطنية والدستورية .

في يوم العيد الوطني للدولة يتم" تجديد الولاء للأباء والأجداد والمدافعون عن الأمن" ولا يتم الحديث عن المسحوقين والضعفاء فأقصى حد يمكن لهم أن يصلوا إليه هو إبداء الرأي، وليس المشاركة في اصدار القرار ومراقبة تنفيذه .

وفي النهاية تصبح كل القضايا المتأزمة قضايا ثانوية أمام رغبة الملك في فرض قضاياه وجعلها مدار تحليل خطابه من قبل الصحافة التي عليها أن تبذل جهدها لتثوير الخطاب وتعطي وقتها لما طرحه من حديث .

خاتمة

في خبر لطيف نشر بالتزامن مع نشر خطاب الملك ذكرت صحيفة أخبار الخليج أن عددا من أهلي مدينة زايد (مدينة مخصصة لسكن القوات الأمنية من الأجانب) " عن مدى معاناتهم في ظل غياب الامن عن مدينتهم وسهولة مرح الغرباء(المواطنيين اللذين يتحسرون على بيوت مدينة زايد) فيها خلال السنوات الاربع الماضي (أي منذ 2001 عام الميثاق الوطني) وطالبوا وزير الداخلية باقامة قيادة امنية في المدينة (لحمايتهم من تطفل الغرباء وإزعاجهم المتكرر)

تتمة تقرير ندوة لندن من صفحة (2)

وأن كلامه مدعوم بتقارير المخابرات الأمريكية الخارجية (سي آي إيه) والمخابرات البريطانية (إم آي سكس) وأن الشيعة في البحرين يريدون جر الساحة إلى العنف لزعزعة الأمن والإستقرار فقاطعه دكتور سعيد الشهابي قائلاً أن هذه القصة(قديمة قاصداً بهذا الكلام ألاعيب السلطة التي لم تتغير والإتهامات التي توجه إلى الشعب كلما تحرك للمطالبة عن حقوقه) وأضاف الدكتور عبد الجليل السنقيس أنه في بداية السبعينات أجرت الأمم المتحدة إستفتاءً عام خيرت فيه شعب البحرين بين التبعية لإيران أو إستقلالية البحرين بحكم آل خليفة وصوت كل شعب البحرين والذي تمثل فيه الشيعة الغالبية بعدم القبول بالتبعية لإيران وتداخل عضو لجنة الشهداء وضحايا التعذيب عبد الغني خنجر وأدلي بشهادته عن الأحداث الأخيرة والإعتداءات التي تعرض لها النشطاء والتراجعات الواضحة وعدم إهتمام السلطة بحقوق الإنسان وهنا أبهر الحضور ما قاله بيتر من لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في جمعية المحامين البريطانية حيث ذكر أن البحرين لا تسمح لنا بمراقبة الوضع الإنساني وهي (أي البحرين) بالنسبة لنا من ضمن الدول المصنفة في القائمة السوداء وأن ما ذكره هاي كيفن كذب وتدليس وأن النظام في البحرين لا يحترم حقوق الإنسان وعن الإعتداء السافر الذي تعرض له موسى عبد علي وما تبعه من مقابلة مع وزير الداخلية ليس كافياً وعلق على قانون الأرهاب الذي تتناوله الحكومة في هذه الفترة بأنه لا يحظى بالشرعية ومن حق المواطنين مواجهة كل القوانين التي لا تراعي المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومقاومتها وقال إنني أعذر من يقاوم هذه القوانين القمعية مقاومة مسلحة من جهة قانونية حقوقية كوني محامي وأكد على صحة ما قاله السنقيس عن إعتصام بعض النشطاء في مقر الأمم المتحدة في البحرين وقال أنه شخصياً يتابع هذا الموضوع كما رفع الأستاذ حسن مشيمع مسودة قانون الإرهاب أمام الحضور وقال أنا أتحدى أحداً منكم بعد إطلاعه على القانون أن يوافق عليه وهل يعقل في المملكة الدستورية التي تدعي الديمقراطية أن تحاكم المواطنين الذين يبدون ارائهم في القضايا السياسية ويشكلون معارضة بأحكام تصل لمدة 25 سنة وأحكام الإعدام ومرة الساعتين دون أن يشعر بها من كان حاضراً في الندوة وفي الختام لخص الدكتور عبد الجليل السنقيس المطالب السياسية والملفات العالقة وطالب بالتدخل الفوري والعاجل من أجل حماية النشطاء وقد أبدى اللورد إيفبري إستعداده لأيصال هذه القضية لمختلف المنظمات ذات الشأن..

تتمة الإفتتاحية من صفحة 1

لديها اي سجين سياسي، ويتجاهل حقيقة اخرى بان ايا من دول الخليج الاخرى، في ما عدا السعودية، ليس بأي منها سجين سياسي واحد، وان الدول العربية عموما شهدت في هذه الفترة تطورا في اوضاع حقوق الانسان، ولم تعد المعتقلات تعج السجناء السياسيين كما كان الوضع عليه في العقود الثلاثة السابقة.

ثم طرح الشيخ حمد ميثاقه الذي خدع به ابناء البحرين قاطبة، ولم يف بأي من الوعود التي قطعها لضمان تصويت المواطنين لصالحه. ثم جاءت الانتخابات البلدية وجر المواطنين للمشاركة فيها معتقدين ان بامكانهم اصلاح الاوضاع، وسرعان ما اكتشف اعضاء هذه المجالس انهم لا يملكون اية صلاحية، وان العائلة الخليفية ما تزال تسلب الاراضي وتدفن البحار وتهيمن على السواحل. وفي البداية سمح للجمعيات السياسية بالعمل، وما ان استقر امرها حتى فاجأها بقانون الجمعيات الذي أفقدها مبررات وجودها. فقد وجدت في 2001 لتنظيم العمل السياسي باتجاه اعادة العمل بدستور 1973، ولكنها وجدت نفسها العام الماضي مطالبة باعادة قوانينها ولوائحها لتنسجم مع الدستور الخليفي والتراجع عن الدستور التعاقدي.

مع ذلك يسجل للمناضلين الشرفاء رفضهم الا نصياع للاوامر الخليفية الجائرة، واصرارهم على مواجهة استبداد العائلة الخليفية الجائرة بكل الوسائل السلمية المتاحة. فرفضوا العمل ضمن القوانين الخليفية، وتأسست ظاهرة المقاومة المدنية والعصيان المدني الذي أرهق كاهل النظام، وكشف جرائمه امام العالم. ولذلك جاءت الاعتداءات الوحشية على النشطاء لتفضحه وتكشف سوءاته بعد سنوات من التشويش والتضليل. وما اعتقال الشيخ محمد سند وعشرات المتظاهرين، والاعتداء الوحشي على المواطن المظلوم، محمد (عبد علي) السنكيس، والتعذيب الوحشي الذي مورس بحق المعتقلين في الايام القليلة الماضية الا مؤشر لحالة التوتر التي يشعر بها الفراعنة الخليفيون وجلادوهم، خصوصا مع فشلهم في القضاء على روح المعارضة برغم اساليبهم الشريرة، واخفاقهم في لي أذرع الاغلبية الساحقة من ابناء البحرين. وفي ما عدا حفنة قليلة من المخدوعين الذين قرروا، لأهداف مادية بحتة، اقرار الظلم الخليفي، فان المواطنين فقدوا الثقة في مشروع الشيخ حمد، وأصبحوا اكثر كراهية وحقدا ضد العائلة الخليفية

وما استدعاء بعض الرموز الوطنية ومن بينها الاستاذ ابراهيم شريف وعبد النبي العكري، الا بداية نهاية المشروع الاستبدادي الذي فرضه الشيخ حمد على البلاد بالحديد والنار. وما تحويل التعذيب من غرف التعذيب الخليفية الى الشوارع الا تعبير عن شعور عميق بالفشل ورغبة شيطانية بالانتقام بعد عام متواصل من الاخفاقات التي مني بها النظام على الصعيد الدولي، وصدور تقارير عديدة تدين العائلة الخليفية الجائرة بشكل علني للمرة الاولى منذ بداية المشروع نكتب هذه الكلمات، وقلوبنا تخفق تضامنا مع سجناء الرأي الذين يرزحون في غرف التعذيب الخليفية، فهم يصنعون تاريخا جديدا من النضال السلمي، ويجسدون بجراحهم اصرارا على المقاومة المدنية، ويسطرون بدمائهم ملاحم من البطولات تعيد الى الاذهان قصص السابقين من ابطال اوال. لقد استجابوا لنداء الضمير، فخرجوا مطالبين باطلاق سراح الشيخ محمد سند، فكان سفاحو آل خليفة لهم بالمرصاد، فاعتدوا عليهم بوحشية في المطار. ثم خرجوا مطالبين بالافراج عن معتقلي الجريمة الخليفية في المطار، فنالهم من البطش الخليفي ما نالهم، واعتقلت كوكبة اخرى منهم. وخرج الجياع مطالبين بحق الحياة والأمن من الجوع، فبعث لهم فرعون جلاديه للانتقام منهم. مع ذلك، صمد هؤلاء الابطال، وأبلوا بلاء حسنا في الصبر على المكاره، والتصدي بقبضات ايديهم للبطش الخليفي، فوقف التاريخ اجلالا لهم. فطوبى لهؤلاء الذين يقضون ايامهم ولياليهم وراء القضبان، وقلوبهم تخفق بذكر ربهم، وتأبى الصمت على الظلم، وتدفعهم للتصدي للمنكرات الخليفية الرهيبة. لقد أصبح هؤلاء المظلومون شهداء على الطغيان الخليفي، وسجلوا ملاحم في الصبر والاباء وهزموا جلاديهم بقبضات ايديهم، فلهم منا التحية والاجلال والاكبار، ولهم من الله عظيم الجزاء، لقد صدقوا فطوبى لهم في الصادقين.

للجمري في يوم العيد

وردة المهتدي

يمّمت شطرك يا عيدا لأشجاني
و منبع الماء أفراح لظمآن
و نجمة الوصل بالآمال أرقبها
تفيض بالحب شعرا مثل غدران
عبدالأمير و في الأعماق تهنئة
تردد العيد هذا اليوم عيدان
عيد الإله نعيم من فضائله
والفضل لله لا يحصى بميزان
و العيد لقياك يا حب يراودني
بمهجة الروح بل أعماق وجداني
إني أتيت بهذا اليوم في ولهٍ
إلى اللقاء بقلب مدنف عاني
نيابة عن جميع الشعب نحملها
رسالة الشكر بل تقديم عرفان
من كل أم و طفل تلك مرسلة
موصولة الحب من شيب و شبّان
فأنت والله طير لا قرار له
إلا بقلب محب فيك ولهان
هزئت بالسجن والذل الذي صنعوا
و صرت تهزأ بالسجان و الجاني
و للجهاد بذلت الروح ترخصها
في كل ناحية بل كل ميدان
حتى ارتديت من العلياء أفخرها
أنت الزهيد بأثواب و تيجان
و صغت للشعب أفكارا منمّقة
تأتي بأفضل من ثورات بركان
فالشعب يهتف و الآمال تغمره
و من يديك بدا مرصوص بنيان
و فتية فجّروا الدنيا بفكرهم
و استعذبوا المرّ من أكواب غربان
حتى استحالوا شواهينا بعالمنا
و غردوا بجراح الأحمر القاني
كنت الضياء و ما زلت المنار إذا
ساد الظلام و عاث الماكر الشاني
يحميك ربك يا رمزا لصحوتنا
في العمر تبقى لأدهار و أزمان
بصحة يتعافى القلب من ألم
و في سلام صحيح الجسم جذلان
نفديك بالروح ذابت في محبتها
لو كان للروح إذ تهواك قلبان !!